الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

14 **سبتمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اعتماد 76 مسؤولاً لاحترام الملكية الفكرية لدى الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907060

أعلنت الهيئة السعودية للملكية الفكرية عن إتمام مبادرة مسؤول احترام الملكية الفكرية للجهات الحكومية في دفعتها الأولى، حيث أعتمدَ 76 مسؤول احترام ملكية فكرية بعد اجتيازهم للبرنامج التأهيلي الذي اشتمل على عدد من ورش العمل والدورات التدريبية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.(WIPO)

وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز احترام الملكية الفكرية في جميع الجهات الحكومية، من خلال تمكين وتدريب وتأهيل مسؤول من كل جهة إضافة إلى تفعيل شراكة مستمرة بين الملكية الفكرية والقطاع العام، إذ يجري من خلال هذه المبادرة رفع الامتثال بالأنظمة والقوانين، وإعداد السياسات الخاصة بالملكية الفكرية، ورفع الوعي حولها، بالإضافة إلى إدارة وحماية مصالح الجهات الحكومية المتعلقة بأصول الملكية الفكرية.

وأكد الرئيس التنفيذي للملكية الفكرية الدكتور عبد العزيز بن محمد السويلم سعيهم من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال تفعيل التفتيش الذاتي للجهات الحكومية من قبل مسؤول الاحترام الممثل للجهة، كما نعمل على تنمية الشراكات بين الهيئة والقطاعات الحكومية ورفع الالتزام بحقوق الملكية الفكرية على مستوى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، مشدداً على أهمية رعاية وإدارة أصول الملكية الفكرية للجهات الحكومية بشكل عام وبشكل خاص في الجهات العلمية والبحثية والجهات المستهدفة بالتخصيص واختتم حديثه بشكر كل الجهات التي تفاعلت مع هذه المبادرة الوطنية.

الجدير بالذكر أن مبادرة مسؤول احترام الملكية الفكرية تعد نموذجا نوعياً تفردت به المملكة في مجال الملكية الفكرية وحمايتها، وستنطلق المبادرة في دفعتها الثانية يوم الأحد 9 / 04 / 1443 هـ الموافق 14 / 11 / 2021 م.

الشورى يقر دعم استحداث وظائف للأئمة وتقويم الدعوة عن بعد

دعوة لتطوير احتساب المقابل المالي للمهن غير القابلة للتوطين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907014

طالب مجلس الشورى بدعم وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في استحداث المزيد من وظائف الأئمة والخطباء، وفقاً لنظام العقود، ودعا الوزارة إلى تقويم أساليب الدعوة والإرشاد عن بعد، والتوسع في الأساليب التي ثبت نجاحها، ووافق في مستهل جلسته الـ41 التي عقدها اليوم الاثنين برئاسة عبدالله آل الشيخ، على توصية لحث الشؤون الإسلامية على تفعيل قراراتها وتعاميمها بخصوص من يتولى الإمامة والأذان في الجوامع والمساجد.

ودعا مجلس الشورى في قرار آخر المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية إلى عرض تقييم شامل لشراكات المملكة الاستراتيجية الدولية على أن يشمل العرض توصيات المركز لتعزيز الشراكات في عالم ما بعد جائحة كورونا، مؤكداً على المركز في قراره بالقيام بتطوير تنظيمه وهيكله التنظيمي بما ينسجم مع دوره التنسيقي بنشاط الشراكات الاستراتيجية الدولية، وحوكمة أعماله مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والتنسيق معها لبلورة نموذج عمل محدد يضمن تكامل الأدوار، وتلافي التداخل والازدواجية في أداء نشاطات الشراكة الاستراتيجية الدولية، وطالب المجلس المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية -بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية في المملكة- إلى بلورة المعايير الكفيلة بتقييم مدى تحقيق الاتفاقيات الدولية، ومذكرات التفاهم المبرمة للأهداف المتوخاة منها، وإعداد خطة وجدولة محددة للمطلوب إبرامه مستقبلاً من اتفاقيات ومذكرات تفاهم، مع ضرورة أن تشمل صياغتها النصّ على آلية تتسم بالسرعة في تسوية أي نزاع قد يطرأ أثناء تنفيذها، ودعا المجلس في قراره المركز إلى ربط تقريره السنوي مع استراتيجيته المعتمدة، والتأكيد على إنجازاته من خلال استعراض التقرير لمؤشرات المركز الأساسية لقياس فاعلية الأداء وكفاءته وأثره.

وناقش الشورى في جلسته العادية اليوم التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي 41-1442، والمقدم بتقرير من لجنة الاقتصاد والطاقة، وشَمل تقرير اللجنة عدداً من التوصيات من بينها التوجيه بالإسراع في اعتماد مبادرة دعم رواتب الوظائف القيادية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما دعت اللجنة ضمن توصياتها الهيئة إلى العمل مع البنك المركزي السعودي بهدف تحفيز القطاع البنكي، لتوفير منتجات تمويلية متوافقة مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعاون مع الجهات ذات الاختصاص للعمل على تطوير منهجية فاعلة لاحتساب تكلفة المقابل المالي على العمالة الوافدة للمهن غير القابلة للتوطين، والرفع بها لاعتمادها دعماً لاستدامة القطاع.

تمكين هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وطالب عضو المجلس بندر عسيري بتمكين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التفاصيل اللازمة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، وأشار فضل البوعينين إلى أن المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر تعاني من منافسة غير عادلة، خاصة في القطاع الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى حرمانها من الحصول على جزء من العقود، مطالباً في مداخلته بتخصيص نسبة من العقود لها، والتمييز بين الشرائح المستهدفة بالدعم وهي المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، واقترح متعب المطيري إنشاء مركز مختص يقدم الخدمات القانونية والمحاسبية والمالية والتزامات الحوكمة ليعتمد عليها صاحب المنشأة في إنجاز كافة هذه المهام الحيوية، ودعمه في إتمامها بكفاءة عالية لتجاوز مرحلة التأسيس، وذلك برفع مستوى الاستشارات المحدودة إلى مركز خدمات متكامل.

وأكدت ريمه اليحيا أهمية دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم لاستقطاب الكفاءات والقيادات، والتي تعزز عمل المدارس الأهلية التي تعتبر رافداً من روافد التعليم الحكومي، ولفت هزاع القحطاني إلى أن المقابل المالي على العمالة سيكون عائقاً أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع تكاليفها، مطالباً بتعديل نظام المقابل المالي بحيث يكون المقابل المالي نسبة مما يتقاضاه الوافد بما يحقق مساعدة هذه المنشآت على تخفيض تكاليفها ونموها واستدامتها، وبيّنت سلطانة البديوي أن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ترتكز في الأعباء المالية المفروضة عليها، والتحديات الإدارية من خلال تعدد الجهات ذات الاشتراطات الكثيرة، مما يستدعي ضرورة مراجعة الإجراءات المفروضة وتقييم أثرها على المنشآت، وطالبت رائدة أبونيان أثناء المناقشة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بأن تشمل مبادرة استرداد الرسوم الحكومية جميع المنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر لمدة خمس سنوات إلى أن تتجاوز آثار هذه الجائحة، واقترح عضو المجلس م. طارق الفارس قيام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بدراسة كافة الممكنات والمحفزات لاستقطاب الكوادر السعودية في كل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وطالب أسامة الخياري بدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتوسع في دراسة المعوقات والتحديات للشركات الناشئة فيما يخص الأنظمة والقوانين واللوائح ومتطلبات الرخص، وإشراك الهيئة في العمل على تخفيفها وتسهيلها وجعلها متناسبة مع حجم تلك المنشآت، واقترح حسن الحازمي إشراك الهيئة في دراسة القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل صدورها، وتقليل الأعباء المالية والإدارية على هذه المنشآت من خلال التعاون مع الجهات ذات

العلاقة في مراجعة بعض الإجراءات والرسوم، وشدد محمد العلي على التنسيق مع وزارة الموارد البشرية لإيجاد حلول تضمن استمرار عمل السعوديين والسعوديات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووضع ضوابط تنظم عملية إنهاء تعاقداتهم بما يضمن حقوق المؤسسات والعاملين فيها، ودعم المنشآت لتتمكن من تقديم رواتب مجزية لهم.

تقرير المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

وضمن جدول أعمال جلسة الشورى جرى مناقشة التقرير السنوي للمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية للعام المالي 41-1442، والمقدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وأبدى عدد من أعضاء المجلس ملحوظاتهم وآراءهم تجاه ما تضمنه التقرير، وطالب ناصر الموسى بدعم المركز ليكون قادراً على مواكبة القفزات الكمية والنوعية الهائلة أسوة بالمراكز المعنية بالبحوث والدراسات العلمية والصحية والتربوية، وبما يمكنه أيضاً من التغلب على التحديات التي تواجهه ويحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها، واقترح عبدالله النجار على المركز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لبناء قاعدة بيانات موحدة بمؤشرات موضوعية لدعم التنمية الاجتماعية في المملكة، تضم كافة المعلومات المرتبطة بالشؤون التنموية والاجتماعية والثقافية "القابلة للنشر" والعمل على تحديثها بشكل دوري من مصدرها.

ودعا ناصر طيران المركز إلى العمل على تطوير وتفعيل وحدة الإحصاء والرصد الاجتماعي لتكون مرصداً وطنياً اجتماعياً متكاملاً، لرصد وتحليل القضايا والظواهر الاجتماعية التي تؤثر على التنمية وإيجاد الحلول المناسبة لها والتنبؤ بها قبل حدوثها، واقترح حسين الشريف أن يتبنى المركز بحثاً اجتماعياً يتعلق بدراسة مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة على المجتمع السعودي خصوصاً فئة الشباب ذكوراً وإناثاً، وذلك لما تمثله نتائج الدراسة من مساعدة صانع القرار للتخطيط المستقبلي للمجتمع وقايةً وفعاليةً وتماسكًا.

وطالبت عضو المجلس أميرة الجعفري المركز ببناء خطته البحثية وفقاً لنتائج عمليات الرصد للقضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي وإيجاد الحلول لها، مقترحةً على المركز توسيع الشراكات مع القطاع الخاص في مجال دعم الأبحاث الاجتماعية وتمويلها للمشاركة في إيجاد الحلول، وأكدت منى الفضلي الحاجة إلى استثمار الجهود المبذولة والتكاليف المنصرفة في إجراء البحوث الاجتماعية، وقياس أثر هذه البحوث.

وناقش المجلس التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة للعام المالي 41-1442، وبعد طرح تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة وتوصياتها للنقاش طالب عضو المجلس فيحان بن لبدة بالتركيز في الخطة التنفيذية التي تعمل عليها الوزارة، لدعم تسويق المنتجات الزراعية وصناعتها التحويلية، ووضع الحلول المناسبة لمشكلة تسويق المنتجات للمزارع التقليدية والصغيرة.

للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بطبيعة عمل ديوان المظالم ومحاكمه..

«ديوان المظالم» و «سدايا» يوقعان مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون بهدف تكامل البنية الرقمية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907123

وقّع ديوان المظالم والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) أمس , مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في العديد من المجالات والمشاريع التقنية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بطبيعة عمل ديوان المظالم ومحاكمه، مثل: التنبؤ بتحديد احتياج المحاكم من القضاة والموظفين، وتحديد معيار الدعاوى المتأخرة في المحاكم، والتنبؤ بتحديد

احتياج المحاكم إلى تشكيل الدوائر القضائية، وتوفير خدمة الكاتب الإلكتروني المساند لكاتب الضبط، وحلول استخدامات الذكاء الاصطناعي في اللغة العربية، إضافة إلى عقد ورش عمل وندوات متخصصة بين الجانبين لخدمة الأهداف المشتركة، وتدريب الكوادر المتخصصة وتأهيلها لإثراء التجربة المهنية للعاملين في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وتوسيع معارفهم وتطويرها والعمل على ترسيخ أفضل الممارسات لتوفير الإمكانات المتعلقة بالبيانات وتحليلها واستخدام الذكاء الاصطناعي فيها وتبادل المطبوعات والإصدارات وذلك من خلال البحث والتطوير والعمل المشترك مع المركز الوطني للذكاء الاصطناعي.

وتمتد المذكرة التي وقعها معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف ومعالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي لخمسة أعوام من تاريخ التوقيع بهدف الاستفادة المثلى من البيانات والذكاء الاصطناعي نحو تطبيق التحول الرقمي ومجتمع المعرفة بما يخدم مجالات التطبيق في ديوان المظالم ومحاكمه.

وفي السياق نفسه وقع ديوان المظالم والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) اتفاقية تعاون تمكن ديوان المظالم من الدخول إلى خدمات السحابة الحكومية (ديم) والنسخ الاحتياطي والتخزين ومصادر الشبكة، وذلك بهدف التمكن من تشغيل بيئات البنية التحتية لخدمات السحابة الحكومية (ديم.(

وأعرب معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف عن سعادته بالمذكرة والاتفاقية المبرمتين مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، حيث يعد ذلك تقدماً مهماً في التحول الرقمي الذي يشهده ديوان المظالم ويضعه ضمن أولوياته التي دونها في إستراتيجيته.

وقال : "إن هذه الاتفاقية وما صاحبها من مذكرة تفاهم تأتيان تماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة -أيدها الله- ودعمها لجميع المبادرات التقنية نحو التحول الرقمي؛ لتسهيل كافة التعاملات والأعمال الحكومية التي تسير عليها أهداف ديوان المظالم", مقدماً الشكر لمعالي الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي نظير التعاون والحرص والعمل الدؤوب طوال فترة الإعداد والتنسيق للاتفاقية ومذكرة التفاهم.

وأضاف معاليه : إن التعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) خطوة مهمة نحو انطلاقة إلى مرحلة أكثر تقدماً وأماناً وذكاءً رقمياً في كل تعاملاتنا الرقمية المقبلة.

من جانبه أكد معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي سعي الهيئة بالتعاون مع ديوان المظالم إلى تعزيز الاستفادة القصوى من البيانات والذكاء الاصطناعي في البرامج والمشاريع المتعلقة بالشأن القضائي، الذي بدوره سيسهم في رفع كفاءة العمل وإنجازه عن طريق الحلول الابتكارية المتطورة التي تقدمها البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير الكفاءات الوطنية وتأهيلها في هذا المجال.

وأشار معاليه إلى أن (سدايا) تسعى إلى تعزيز التكامل الحكومي وتسخير البنية التحتية لدعم التحول الرقمي حيث ستمكن السحابة الحكومية (ديم) ديوان المظالم من إدارة عملياته التقنية بسهولة ومرونة وموثوقية، منوهاً إلى أن هذا التعاون يأتي استكمالاً لجهود (سدايا) مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 تحت توجيهات سمو ولي العهد الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ودعمه المستمر الذي أسهم في تحقيق العديد من الإنجازات.

إلزام الجهات الحكومية بتطوير البرمجيات داخل المملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750684

سعيد الزهراني - الطائف
كشفت وزارة الاتصالات عن اعتماد بعض الجهات الحكومية على مراكز أجنبية لتطوير الأنظمة والبرمجيات والتطبيقات مما يشكل خطرًا على أمن البيانات والمعلومات، وتقليل فرص التوظيف لأبناء الوطن في هذا المجال. وأشار تقرير الوزارة إلى ضرورة وضع التنظيمات اللازمة لإلزام الجهات الحكومية بتطوير وتشغيل التطبيقات والأنظمة والبرمجيات من خلال مراكز داخل المملكة لحفظ خصوصية البيانات وأمن المعلومات وتوطين التقنية وجذب الاستثمارات داخل المملكة، وأكدت الوزارة على أهمية قيام مكتب البيانات الوطني بالعمل مع هيئة الحكومة الرقمية ووحدة التحول الرقمي لوضع وتطبيق إطار حوكمة وطني موحد لتبادل ومشاركة البيانات بين الجهات الحكومية، والشركات الحكومية، وشركات القطاع الخاص ورواد الأعمال، لضمان عدم احتكار البيانات لشركات معيَّنة وضمان نمو واستدامة القطاع الخاص ومساهمته في نمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

تجدر الإشارة إلى من أبرز أهداف إستراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات العمل على تنمية قطاع تقنية المعلومات بنسبة 50% ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 50 مليار ريال ودعم جهود توطين التقنية من خلال رفع نسبة توطين القوى العاملة لتبلغ 50% كما تعمل الوزارة على بناء أساس رقمي متين يرقى لمستوى المعايير العالمية، من خلال خطط إستراتيجية تواكب التطورات والتقنيات الحديثة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وصقل المهارات الرقمية الحديثة لاقتصاد رقمي متقدم، إضافةً إلى توفير الدعم الفعّال للأنظمة والمنصات الحكومية.

إيداع دعم الحقيبة والزي المدرسي بحسابات مستفيدي الضمان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750651

واس - الرياض
A A
أودعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبالغ برنامج دعم الحقيبة والزي المدرسي للفصل الدراسي الأول, وذلك بعد توزيعه على 3 فصول دراسية في حسابات المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي ممن لهم أبناء وبنات منتظمون في التعليم العام.
يذكر أن برنامج دعم الحقيبة والزي المدرسي يهدف إلى مساعدة الأسرة المستفيدة من الضمان الاجتماعي في توفير المستلزمات المدرسية لأبنائهم.

الطلبة غير المحصنين بجرعتين.. مدونون في سجلات الغياب

رفع نسبة إسناد تدريس الطفولة المبكرة للمعلمات إلى 45%

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2081952

رفعت وزارة التعليم نسبة إسناد تدريس البنين في مرحلة الطفولة المبكرة للمعلمات إلى 45٪ لتشمل كافة مناطق ومحافظات المملكة؛ للمساهمة في التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. واشتملت عملية التوسّع في مرحلة الطفولة المبكرة لعام 1443هـ على زيادة الفصول لاستيعاب الطلاب والطالبات، حيث بلغ عدد الأطفال المقبولين في الروضات (حكومي، أهلي، أجنبي) 300.329 طفلاً بإجمالي 16.926 فصلاً في مرحلة رياض الأطفال، ووصل عدد الطلبة في مدارس الطفولة المبكرة إلى (233784) طفلاً في الصفوف الأولية بإجمالي (9122) فصلاً، إلى جانب توفير مقاعد للأطفال من 4-6 سنوات؛ بهدف رفع نسبة مؤشر الالتحاق برياض الأطفال، والتوسع في افتتاح مدارس الطفولة المبكرة، التي تستهدف زيادة نسبة إسناد تدريس البنين إلى المعلمات في الصفوف الأولية.

وسعت وزارة التعليم خلال العام الدراسي الحالي إلى تطوير طرق التدريس والمناهج المبتكرة، وبناء منظومة تقويم متكاملة للطفل، وبرامج تدريبية نوعية غير متزامنة لمنسوبات رياض الأطفال، إلى جانب تطوير اللوائح والاشتراطات في مرحلة رياض الأطفال، وتطوير اشتراطات وتنظيمات الصفوف الأولية في مدارس الطفولة المبكرة، وكذلك بناء روضات مستقلة، وبناء فصول لرياض أطفال في مدارس قائمة، وتأهيل مباني بنات لتصبح مدارس طفولة مبكرة، إضافة إلى تأهيل مباني بنين لتصبح مدارس طفولة مبكرة. وحرصت الوزارة على تطوير مناهج رياض الأطفال، حيث تم تطبيق المنهج الوطني للعام الدراسي 1443هـ مشتملاً على عدد من الأدلة التطبيقية، فيما نفذت الإدارة العامة للطفولة المبكرة عدداً من المبادرات والمشاريع في السنوات الأخيرة، وخلال جائحة كورونا منها: معايير التعلّم المبكر النمائية لمرحلة رياض الأطفال للفئة العمرية (3-6) سنوات، ومعايير التعلّم المبكر النمائية لمرحلة الحضانات للفئة العمرية (من الميلاد-3 سنوات)، وكذلك بيئات التعلّم في رياض الأطفال باستخدام «مقياس الإيكرز»، وبرنامج السلامة الشخصية لحماية الطفل من الإيذاء بالتعاون مع«الأجفند» و«اليونسيف»، إضافة إلى الروضة الافتراضية، ومنصة روضتي للتعليم عن بُعد، ودروس البث الفضائية لمرحلة رياض الأطفال.

من جهة أخرى، أوضحت وزارة التعليم أنه الحاقاً للبيان الصادر في 29 أغسطس 2021 المتضمن تأجيل احتساب الغياب في الأسبوعين الأولين من بداية العام الدراسي للطلبة والمتدربين مِمن أعمارهم (12) سنة ميلادية فأكثر غير مكتملي التحصين بجرعتين، وفق اشتراطات هيئة الصحة العامه (وقاية)، واستمراراً للتعاون والتنسيق بين وزارتي التعليم والصحة لتحقيق العودة الآمنة إلى مقاعد الدراسة، وحيث انتهت المهلة المحددة، فنؤكد على أن التعليم بدأ في احتساب الغياب للطلبة من الأحد الماضي وفقاً لما صدر بهذا الشأن.

وكشفت متحدثة التعليم العام ابتسام الشهري ارتفاع نسب الحصول على اللقاح لمنسوبي التعليم العام إلى 96% للمعلمين والمعلمات والموظفين، و89٪ للطلاب والطالبات.

«تأجير عمالة مخالفة» يكشف 18 عاملة منزلية هاربة

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2081950

باشرت فرق الرقابة الميدانية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بلاغا ورد إليها عن وافدين من جنسيتين مختلفتين يقدمان خدمات عمالية مخالفة لنظام العمل بمساعدة مؤسسة مقاولات، إذ يقوم المخالفان بتأجير عاملات نظافة متغيبات لشركات ومؤسسات. ونجحت الجهات المعنية في إعداد كمين أسفر عن ضبط 18 عاملة متغيبة عن العمل، وعدد من الوافدين المتورطين في نقلهن وتقديمهن للعمل في منشآت بصورة مخالفة للأنظمة، وجار استكمال الإجراءات النظامية لتطبيق العقوبات النظامية بحق المخالفين.

ودعت وزارة الموارد البشرية الجميع إلى الالتزام بنظام العمل وتشريعات الوزارة، والإبلاغ عن أي مخالفات عبر الاتصال بالرقم الموحد للبلاغات والشكاوى (19911) أو من خلال الإبلاغ عبر تطبيق (معاً للرصد.(

تكافؤ النسب يعضل سيدة أعمال والمحكمة تنقل الولاية في جلسة واحدة

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2081946

أثبتت محكمة للأحوال الشخصية في إحدى المحافظات السعودية حالة عضل بسبب عدم تكافؤ النسب، وقررت المحكمة نزع ولاية الأسرة في تزويج ابنتهم سيدة الأعمال الأربعينية وعقد قرانها على مقيم أجنبي، ونقل الولاية إلى المحكمة الشرعية، واشترطت المحكمة على سيدة الأعمال الراغبة في الزواج بلائحة اشتراطات زواج السعودية من أجنبي المنصوص عليه نظاما طبقا لصك الحكم الصادر في دعوى العضل.

ووفقا للتفاصيل التي تابعتها «عكاظ» في صك الحكم، فإن محكمة الأحوال الشخصية أنهت قضية العضل في جلسة واحدة، وأثبتت الضرر الواقع على الفتاة التي تقدمت بدعوى أمام المحكمة أفادت فيها أن أفراد أسرتها يعضلونها ويمنعون تزويجها بمن ترغب. وقالت في إفاداتها إن ثمانية عرسان تقدموا لخطبتها على مدى عامين آخرهم مقيم أجنبي يعمل في وظيفة جيدة ترغب الارتباط به، وقالت الفتاة في دعواها، «أريد الستر والزواج خوفا من فوات فرصة إنجاب الأبناء وبناء أسرة والتصرف الذي يقدم عليه أفراد أسرتي يلحق بي الضرر حاليا ومستقبلا وأخشى فوات الفرصة لتقدم عمري عن سن الزواج المتعارف عليه»، وأضافت أنها التمست النظر في حالتها ورفع الضرر عنها بناء على القاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار) و(الضرر يزال)، وختمت «أطلب نقل ولاية الزواج إلى الحاكم الشرعي.. هذه دعوتي.«

عرضت المحكمة دعواها على أسرتها فصادقوا على أقوالها، لكنهم اتهموها بالعقوق وعدم التواصل بسبب خلافات مالية في شراكات مالية وأعمال تجارية وإرث قديم، وتمسكت الأسرة برفضها تزويج ابنتهم من الخاطب الأجنبي وبرروا رفضهم بعدم تكافؤ النسب.

وأفادوا أن المدعية سيدة أعمال قاطعة لصلة الرحم وطالبوا برد دعواها لعدم موافقة الأسرة على الزواج. واستمعت المحكمة إلى كافة الأطراف وفشلت كل محاولات الصلح بين الطرفين، وعقب ذلك اطلعت المحكمة على وقائع وجود خلافات مالية بين أفراد الأسرة وانتهت الدائرة القضائية بناء على الدعوى والإجابة على التأكيد على أن الفتاة المدعية طلبت نقل ولاية التزويج من المدعى عليهم إلى الحاكم الشرعي للأسباب الموضحة بدعواها، وأثبتت المحكمة رفض تزويجها فترة طويلة طبقا للإقرارات وخلصت المحكمة في قرارها إلى ثبوت عضل المدعية وحكمت بانتقال ولاية التزويج من الأسرة وجعلتها للحاكم الشرعي حسب الاختصاص النوعي والمكاني. وأفهمت المحكمة سيدة الأعمال المعضولة بضرورة تقيدها بلائحة زواج السعوديين من غير سعوديات وزواج السعوديات من غير سعودي الصادرة من الجهات المختصة.

المحكمة للفتاة: تقيدي بضوابط الزواج من غير السعوديين

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حوكمة هيكلة الإدارات

لمصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/13/article_2170011.html

عبد الحميد العمري

حينما يندفع بعض من كبار المديرين في عدد من إدارات الأجهزة والمؤسسات العامة لإقرار إعادة هيكلة إداراتهم كل عامين أو ثلاثة أعوام، وتتم عمليات متتالية من اعتماد عقود طائلة وبصورة متكررة مع شركات ومنشآت استشارية محلية وأجنبية، سواء لتنفيذ تلك العمليات عبر إعادة الهيكلة فترة بعد فترة، أو لتنفيذ عشرات المشاريع الموكلة لتلك الإدارة كونها جهة الاختصاص، ثم تتجه بسهولة نحو التعاقد مع منشآت خارجية لتنفيذها بمبالغ كبيرة، ولو بحث المراقب أو المدقق في صلب المهام التي تم أداؤها من قبل المديرين والمستويات الإدارية الأدنى منهم مباشرة، لوجد أن أغلبها قد تركز على التعاقد مع شركات ومنشآت استشارية من خارج تلك الإدارات، وما تكرار تلك التعاقدات فترة بعد فترة إلا تأكيد على أن المحصلة النهائية لها في الأغلب لا ترتقي بالتطلعات والمستوى المأمول، ولا عائد ملموسا منها على مستوى كفاءة الأداء.

إننا أمام أنماط من الاختلالات الإدارية على مستويات عدة، التي بوجودها قد تتسبب في هدر المزيد من الأموال والموارد والجهود، إضافة إلى تسببها في تأخير وفاء تلك الإدارات بما تتحمله من مهام ومسؤوليات، ومن ثم تأخر تحقق المستهدفات الموضوعة وفق ما تم التخطيط له بداية كل عام.

كل هذا يقتضي أن تتم كامل إجراءات تنفيذ الأعمال والمهام والمسؤوليات بحوكمة شاملة ودقيقة جدا، التي يمكن بالاعتماد عليها إخضاع أي قرار أو اقتراح يتعلق بإجراء إعادة هيكلة، أو التعاقد مع أي جهة خارجية لتطوير أو تنفيذ الأعمال والمهام، وبناء على النتيجة النهائية لعمليات وضوابط الحوكمة، يمكن اتخاذ القرار النهائي بالموافقة على تلك الإجراءات أو بعدم الموافقة.

على سبيل المثال، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون مجديا اقتراح وإقرار إعادة هيكلة مع كل تغيير في أسماء مديري أو رؤساء تلك الإدارات! وهو الأمر الذي قد يتكرر حدوثه في بعض بيئات العمل المحلية في القطاع العام، مع أن اقتراح إعادة الهيكلة قد يتم اتخاذه حتى في حال لم تتغير أسماء تلك الإدارات! وقد لا يتجاوز السبب الحقيقي وراء تكرار مثل هذا الإجراء فترة بعد فترة، إلا للوهن الشديد في الأسباب والمبررات التي دفعت بمديري الإدارة إلى أول اقتراح بإعادة الهيكلة، لينتج عنها كما هو متوقع، مؤشرات أداء أدنى على مستوى المتغيرات كافة المرتبطة بعملية إعادة الهيكلة السابقة، والدخول في مزيد من الاقتراحات المتكررة بإعادة الهيكلة فترة بعد فترة.

وقس أيضا ما تقدم ذكره على توقيع عدد من العقود مع شركات ومنشآت استشارية خارجية، لأجل تنفيذ المشاريع والمهام والمسؤوليات الموكلة في الأصل إلى تلك الإدارات، والتأكيد هنا على أن ما يجري الحديث حوله في هذا الشأن، يعد أوسع نطاقا وأكبر حجما وأكثر تكلفة مقارنة بإعادة الهيكلة المشار إليها أعلاه، وهو ما يدفع بالأهمية القصوى لإقرار آلية

"لحوكمة" كافة تلك الإجراءات، والعمل على خفض التكاليف التي عادة ما تقترن بإجراءات التعاقد مع الشركات والمنشآت الخارجية.
وعلى الرغم من ارتفاع حجم الآثار العكسية لكل ما تقدم ذكره أعلاه على كفاءة أداء الإدارات، وقبل كل ذلك على الموارد المحددة والمعتمدة لها في الموازنات المالية، إلا أن ما قد يكون أكبر خسارة منه، إمكانية أن تتضمن تلك العمليات المتكررة من التعاقدات المبرر منها وغير المبرر، شبهات مالية، لهذا يتجدد التأكيد على الأهمية القصوى لاقتران جميع أشكال تنفيذ الأعمال بأعلى معايير الحوكمة، وقديما قالوا: درهم وقاية خير من قنطار علاج!
إنها المهمة الكبيرة التي تقع مسؤولية توليها وتنفيذها على الأجهزة العامة، ذات العلاقة المباشرة بقياس كفاءة الأداء العام، إضافة إلى الأجهزة الرقابية والمعنية بمكافحة أشكال الفساد وإرساء النزاهة، إلى أن يتم إقرار برنامج وطني خاص بتلك المهام والمسؤوليات. والله ولي التوفيق.

ثوابت مملكة الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2081963

كلمة الرياض

أكدت قيادة المملكة في مناسبات عدة، ثوابت سياستها، الراسخة في كل الظروف، ومع كل المتغيرات، فأساس منطلقات السياسة السعودية، تحقيق وتوطيد دعائم السِّلم والأمن الدوليين، والمبادرات الإيجابية، لغوث المكلومين، وتخفيف آلام المحزونين، ومواساة المنكوبين دون تمييز بين شعب وآخر.
ومنذ عهد المؤسس -عليه رحمة الله-، وتعاقب الحُكام، كان النهج الإنساني يترسّخ وتتسع مجالات تطبيقه دون التفات لموقف حاسد أو شانئ، فما تربينا عليه من كلمات قادتنا ونهجهم وسمو أخلاقهم سكن الأفئدة وتجلى في السلوكيات.
لم تعتد الدولة السعودية ولم يتبن شعبها أسمى وأرقى من منهجية العفو والتجاوز، ولم يكن من شأن قيادتنا رد الإساءة بمثلها، كون الدِّين الإسلامي إكسير التوجهات، والإحسان أعلى مراتب الدين، بما في ذلك وصل القاطعين، وغوث الملهوفين، وإن تباينت العواطف، واختلفت التوجهات، وتنافرت المشاعر، إلا أن الواجب يظل محفّزاً لأداء ما يستلزم كل موقف من شهامة ونخوة بصرف النظر عن الطرف الآخر، ونأي مواقفه ومشاعره عنا.
وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، تتعزز في كل سعودي قيم الإسلام والعروبة، متمثلة في أغنى وأثرى تجارب بشرية يشهدها حجاج وزوار ومعتمرون يقصدون بلادنا طيلة العام، ويشهدون بما حبا الله المسؤولين والمواطنين والمواطنات من حُسن معشر وكرم نفس وسخاء يد.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14 سبتمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1907147

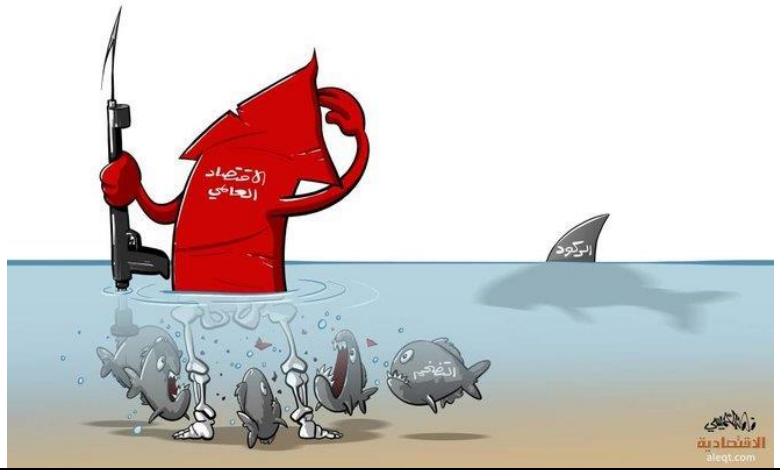

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 07 صفر 1443هـ - 14. سبتمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/09/14/article_2170611.html